المملكة المغربية

المندوبية السامية للتخطيط

HAUT-COMMISSARIAT AU PLAN

كلمة السيد المندوب السامي للتخطيط

بمناسبة حفل التوقيع على مذكرة التفاهم المتعلقة

بإنجاز البحث الوطني حول الأشخاص في وضعية إعاقة

الأربعاء 21 يناير 2026

- **السيدة وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة؛**
- **السيد كاتب الدولة المكلف بالإدماج الاجتماعي؛**
- **السيد رئيس المرصد الوطني للتنمية البشرية؛**
- **السيدة الممثلة الدائمة لصندوق الأمم المتحدة للسكان؛**
- **السيدات والسادة، أيها الحضور الكريم؛**

يسعدني أن أشارككم اليوم هذا اللقاء الهام، الذي سيشهد توقيع مذكرة التفاهم المتعلقة بإنجاز البحث الوطني حول الأشخاص في وضعية إعاقة، وهو حدث يكتسي دلالة خاصة، ليس فقط بالنظر إلى أبعاده الاجتماعية والحقوقية والإنسانية، بل أيضاً لما يحمله من رهانات تنموية وإصلاحية على مستوى صياغة وتنفيذ السياسات العمومية وكذا تعزيز منظومة إنتاج المعلومة الإحصائية ببلادنا.

يندرج هذا البحث، **من حيث مضمونه**، في صلب المرجعيات والتوجهات الكبرى للمملكة، وذلك تماشيا مع الرؤية المتبصّرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، في العناية السامية بالأشخاص في وضعية

إعاقة، وهي عناية جعلت من الإدماج الاجتماعي، وصون كرامة المواطن، وتعزيز العدالة الاجتماعية والمجالية، ركائز أساسية للمشروع المجتمعي المغربي، كما أرساها دستور المملكة، وانسجاماً مع التزامات المغرب الدولية، وعلى رأسها الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة .

وتندرج هذه المبادرة أيضا في سياق التزام المغرب الراسخ بأجندة أهداف التنمية المستدامة والتي تعتبر مبادئ الشمولية والإدماج والعدالة الاجتماعية من أهم غاياتها.

كما يجسد هذا المشروع، **من حيث دلالته المؤسساتية**، إرادة وطنية لتعزيز المعرفة الإحصائية الدقيقة وترسيخ السياسات العمومية المبنية على الأدلة في خدمة الإدماج الاجتماعي، والعدالة المجالية، وتكافؤ الفرص.

السيدات والسادة،

تُبرز المعطيات المستخلصة من الإحصاءين العامين للسكان والسكنى لسنتي 2014 و2024، أن وضعية الإعاقة ما تزال تشكل تحدياً بنيوياً يستدعي مقاربات دقيقة ومتكاملة.

فقد أظهرت نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2024 أن نسبة انتشار الإعاقة على الصعيد الوطني بلغت حوالي 4,8 في المائة من مجموع السكان، مقابل ما يقارب 5,1 في المائة سنة 2014، مع تسجيل تفاوتات مجالية واضحة بين الجهات، واختلافات ملحوظة حسب الوسط الحضري والقروي، وهو ما يعكس الطابع المركب والمتعدد الأبعاد لهذه الظاهرة.

وتؤكد هذه المعطيات أهمية الانتقال من قراءة رقمية عامة إلى تحليل أعمق للخصائص الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية للأشخاص في وضعية إعاقة، وكذا مدى استفادتهم من الخدمات الأساسية، وعلى رأسها التغطية الصحية والحماية الاجتماعية.

وفي هذا الإطار، ستقوم المندوبية السامية للتخطيط بنشر" التقرير **الوطني حول الخصائص الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية للسكان**"في مطلع شهر أبريل 2026، والذي سيتناول، ضمن محاوره، وضعية الأشخاص في وضعية إعاقة، وأوضاعهم الاقتصادية، وظروفهم الاجتماعية، بما يوفر أرضية تحليلية متينة لتعزيز استهداف السياسات العمومية وتحسين تقييم أثرها.

أيها الحضور الكريم،

بالنظر إلى الحاجة الملحة لبيانات تكميلية حول الموضوع، يكتسي إنجاز البحث الوطني حول الأشخاص في وضعية إعاقة أهمية استراتيجية بالغة، باعتباره أداة أساسية لإنتاج قاعدة معطيات محينة ودقيقة، وموثوقة، وقابلة للمقارنة، من شأنها تعزيز مجال معرفة وتصنيف احتياجات الفئات المستهدفة من السياسات والبرامج التنموية، ودعم جهود التخطيط والتتبع والتقييم، بما يجعل المعلومة الإحصائية رافعة حقيقية لبناء المغرب الصاعد.

لقد أضحت الإحصاءات اليوم مكوناً أساسياً من مكونات الحكامة العمومية، ولم تعد مجرد أداة تقنية، بل أصبحت رافعة استراتيجية للتخطيط، والتتبع، وتقييم الأثر. ومن هذا المنطلق، تضطلع المندوبية السامية للتخطيط بدور مرجعي داخل النظام الإحصائي الوطني، بهدف الارتقاء بالإنتاج الإحصائي العمومي، وضمان انسجامه وتكامله، والسهر على جودة وموثوقية المعطيات وفق المعايير الدولية المعتمدة.

وفي هذا السياق، فإننا ندعو إلى تعزيز التعاون المؤسساتي والانفتاح البناء، في إطار شراكة قائمة على الثقة، وتكامل الأدوار، واحترام الاختصاصات، بما يتيح للمندوبية السامية للتخطيط الاضطلاع بدورها في المواكبة، والمواءمة، وضمان الانسجام والجودة داخل النظام الإحصائي الوطني.

السيدات والسادة،

إن مذكرة التفاهم التي نوقعها اليوم تُجسّد رؤية مشتركة تعتبر المعطيات الإحصائية رصيداً عمومياً استراتيجياً، ينبغي تثمينه واستثماره في إطار

أخلاقي وقانوني، يضمن حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، ويُيسّر في الوقت ذاته استعمالها لأغراض التخطيط، والتتبع، والتقييم، والبحث العلمي.

إن غايتنا المشتركة لا تقتصر على إنتاج المعطيات، بل تتعداها إلى تحليلها، ونشرها، وتوظيفها الفعلي في بلورة السياسات العمومية، وتحسين استهداف البرامج الاجتماعية، وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية، وتعزيز الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للأشخاص في وضعية إعاقة.

وختاماً، أود أن أشير إلى أن المندوبية السامية للتخطيط تلتزم بمواكبة البرنامج العملي لأجرأة مذكرة التفاهم بغاية ضمان الإنجاز الفعلي والناجع للبحث الوطني حول الأشخاص في وضعية إعاقة، في مختلف مراحله، من الإعداد المنهجي، إلى جمع المعطيات، ثم التحليل والنشر والتثمين.

كما أغتنم هذه المناسبة لأتقدم بالشكر الجزيل للسيدة وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة وللسيد كاتب الدولة المكلف بالإدماج

الاجتماعي على المجهودات المتميزة التي يبذلونها في سبيل تعزيز حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، مثمنا في الوقت ذاته الانخراط الإيجابي في الشراكات البناءة في المجالات ذات الصلة باختصاص الوزارة والمواكبة للتحولات التنموية التي تعرفها المملكة.

وفقنا الله لما فيه خير بلادنا، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله و أيده، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.